الأمم المتحدة
A/80/411
الجمعية العامة
Distr.: General
29 September 2025
Arabic
Original: English

الدورة الثمانون

البند 18 (ب) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة

متابعة وتنفيذ خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية: إعلان مجدد لتحقيق الازدهار القادر على الصمود

تقرير الأمين العام*

موجز

يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة 20 من قرار الجمعية العامة 203/79. وهو يغطي الفترة من آب/أغسطس 2024 إلى تموز/يوليه 2025، ويتضمن في جملة أمور موجزات للأنشطة التي اضطلعت بها الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة المقدمة لتقارير لتنفيذ خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية: إعلان مجدد لتحقيق الازدهار القادر على الصمود. وهذا التقرير هو أول تقرير يُقدم في إطار خطة العمل، واعتبارا من عام 2026، سيُقدم على أساس سنوي لينظر فيه كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة. وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن التقرير تحديثات حول التقدم المحرز وحالة تنفيذ العديد من الطلبات المنبثقة عن خطة العمل، وهي: إطار الرصد والتقييم الخاص بالخطة؛ وتوصيات لتعزيز إطار الشراكة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ ومقترحات لكفالة اتباع نهج منسق ومتسق وفعال على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتنمية القدرات في الدول الجزرية الصغيرة النامية وتعزيز تنفيذ خطة العمل ورصدها وتقييمها، بما يشمل مقترح بشأن إمكانية تكريس كيان وحيد للدول الجزرية الصغيرة النامية في الأمانة العامة. ويتضمن التقرير أيضا معلومات مستكملة عن عمل الأمانة المؤقتة المشتركة لمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد عملا بقرار الجمعية العامة 322/78.

* قُدِّمت هذه الوثيقة إلى خدمات المؤتمرات لتجهيزها بعد الموعد النهائي لأسباب فنية خارجة عن إرادة المكتب المقدِّم للوثيقة.

171025 101025 25-15557 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - في 16 تموز/يوليه 2024، أقرت الجمعية العامة رسميا، في قرارها 317/78، الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، المعنونة "خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية: إعلان مجدد لتحقيق الازدهار القادر على الصمود". ويعيد هذا الإطار العالمي الجديد التأكيد على الالتزام الدولي بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ويحدد مجموعة شاملة من الأولويات والإجراءات الرامية إلى تعزيز القدرة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية على الصمود؛ ومعالجة نقاط الضعف الهيكلية؛ والنهوض بالازدهار الشامل للجميع والمستدام في جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

2 - وفي الفقرة 20 من القرار 203/79، تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثمانين تقريرا عن متابعة وتنفيذ خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك التقدم المحرز والتحديات التي لا تزال ماثلة. وفي إطار إعداد هذا التقرير، التُمست مساهمات من الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، واللجان الإقليمية، والمنظمات الإقليمية ذات الطابع الحكومي الدولي للدول الجزرية الصغيرة النامية، والمجموعات الرئيسية. وأصدرت الأمانة العامة استبيانا ورد بشأنه 31 ردا[1] في المجموع، منها 4 ردود من دول أعضاء و 27 ردا من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ويتضمن هذا التقرير موجزات للمدخلات الواردة؛ ويمكن الاطلاع على النص الكامل لجميع الردود الواردة عبر الرابط التالي: https://sdgs.un.org/topics/small-island-developing-states#sg_reports_2025.

3 - ويُصنف هذا التقرير في سبعة فروع. ويتضمن الفرعان الأول والسابع المقدمة والتوصيات، على التوالي. ويلخص الفرع الثاني ألف وباء المدخلات الواردة من الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة؛ ويتضمن الفرع الثالث مناقشة حول إطار عمل الرصد والتقييم الخاص بخطة العمل. ويتضمن الفرع الرابع توصيات لتعزيز إطار الشراكة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ويقدم الفرع الخامس معلومات مستكملة بشأن تنفيذ الفقرة 36 من خطة العمل، في حين يتضمن الفرع السادس معلومات مستكملة بشأن مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد.

(1) وردت مساهمات من الاتحاد الروسي، وأيرلندا، وكوبا، والهند، وإدارة شؤون المحيطات وقانون البحار، ومكتب التعاون الإنمائي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومرفق البيئة العالمية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، ومنظمة العمل الدولية، والمكتب الدولي للهجرة، والوكالة الدولية للطاقة المتجددة، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومركز التجارة الدولية، ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المنتجات، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

ثانيا – تنفيذ ورصد ومتابعة خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية

ألف – المعلومات المستكملة الواردة من الدول الأعضاء

4 – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركزت الجهود التي بذلتها الدول الأعضاء المقدمة لتقارير للمضي قدما في تنفيذ خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية على تعزيز القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، والتأهب للكوارث، وسبل العيش المستدامة، والقدرات المؤسسية في جميع مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويُقدم الدعم من خلال منصات ثنائية ومتعددة الأطراف، مع مبادرات تعالج نقاط الضعف الرئيسية في مجالات مثل الأمن الغذائي والمائي، والبنية التحتية القادرة على الصمود، والتكيف القائم على النظم الإيكولوجية. وأُسندت الأولوية أيضا لبناء القدرات وتبادل المعرفة وتوسيع نطاق إمكانية الوصول إلى التمويل المناخي والإنمائي، مما يعكس الالتزام بدعم طويل الأجل ومخصص ومتماسك لتحقيق الازدهار القادر على الصمود في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

5 – وتعمل كوبا على تطوير استراتيجية شاملة في إطار خطتها الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى عام 2030، تركز على تثبيت الاقتصاد الكلي، والتنويع الاقتصادي، وإنتاج الغذاء المحلي، والاستثمار في القطاعات الاستراتيجية. وتهدف الاستراتيجية إلى تعزيز النمو المعتدل، وتحسين الاستقرار المالي واستقرار العملة، وتوطيد الأمن الغذائي، وتحديث قطاعات الإنتاج الرئيسية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت كوبا عدة مبادرات تتناول أوجه الضعف المناخية والاجتماعية الاقتصادية الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك مبادرة "قدرة المناطق الحضرية على الصمود" التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي، والتي تهدف إلى مواجهة المخاطر، ولا سيما في المناطق التاريخية في البلد، وبرنامج مشترك مع البرنامج الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة لتحسين القدرة على الصمود في مواجهة الجفاف من خلال تعزيز فرص الحصول على المياه، والدعم الزراعي، ونظم الإنذار المبكر، والتدريب على التكيف مع تغير المناخ. ويعزز مشروع Mi Costa التكيف القائم على النظم الإيكولوجية عبر 300 1 كم من الساحل الجنوبي، ويركز على استعادة أشجار المانغروف والأراضي الرطبة للتخفيف من الآثار المناخية وتحسين نوعية المياه ودمج التكيف في أطر التخطيط، مع إمكانية تكرار ذلك على الصعيد الوطني.

6 – وقامت الهند بتوسيع نطاق الدعم الذي تقدمه للدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال مبادرات محددة الأهداف بشأن القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ والبنية التحتية وبناء القدرات، والتي تقدمها المنصات المتعددة الأطراف والثنائية. وفي إطار الائتلاف من أجل إنشاء بنى تحتية قادرة على الصمود في وجه الكوارث، تشارك الهند في قيادة مبادرة إنشاء بنى تحتية من أجل دول جزرية قادرة على الصمود، التي أُطلقت في المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، لتقديم حلول بنية تحتية قادرة على الصمود في وجه تغير المناخ مصممة خصيصا للدول الجزرية الصغيرة النامية. وبتمويل قدره 10 ملايين دولار من الهند وأستراليا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، توفر مبادرة إنشاء بنى تحتية من أجل دول جزرية قادرة على الصمود الدعم الفني وتعزز الشراكات وتبني القدرات اللازمة للبنية التحتية القادرة على الصمود في مواجهة الكوارث. ونفذت الهند من خلال منتدى التعاون بين الهند وجزر المحيط الهادئ 24 مشروعا في 14 دولة جزرية صغيرة نامية في المحيط الهادئ، بقيمة إجمالية قدرها 21 مليون دولار. وتشمل هذه المبادرات الحد من مخاطر الكوارث وإمدادات المياه القادرة على

الصمود في وجه تغير المناخ والطاقة المتجددة. وقدم برنامج الهند للتعاون التقني والاقتصادي تدريبا لحوالي 6 000 من مسؤولي الدول الجزرية الصغيرة النامية في مواضيع تشمل الزراعة؛ والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية؛ وإدارة الكوارث. وتخطط الهند لمضاعفة المشاركة في السنوات القادمة. وجميع التكاليف ممولة بالكامل من حكومة الهند. ودعم صندوق الشراكة الإنمائية بين الهند والأمم المتحدة 53 مشروعا في الدول الجزرية الصغيرة النامية بقيمة إجمالية بلغت 40,4 مليون دولار في مجالات من بينها التكيف مع تغير المناخ والطاقة المتجددة وأنظمة الإنذار المبكر. وتهدف هذه البرامج مجتمعة إلى الحد من الضعف وتعزيز التأهب وبناء القدرة على الصمود على المدى الطويل في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

7 - وواصلت أيرلندا استراتيجيتها الثانية للشراكة مع الدول الجزرية الصغيرة النامية (2023-2027)، حول أربع ركائز، وهي: العمل المناخي، وإدارة المحيطات، وتنمية القدرات، ودعم العمليات التي تقودها الدول الجزرية الصغيرة النامية بما يعكس الالتزام بتقديم دعم مخصص ومتماسك ويمكن التنبؤ به للدول الجزرية الصغيرة النامية. وزادت أيرلندا من تمويلها الدولي للمناخ إلى 225 مليون يورو سنويا، بما في ذلك تعهدها بتقديم 25 مليون يورو لصندوق مواجهة الخسائر والأضرار الجديد، ومبلغ 14 مليون يورو إضافي للصندوق الاستئماني الأيرلندي لبناء القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ والكوارث في الدول الجزرية الصغيرة النامية الذي يديره مصرف التنمية الآسيوي. وشمل الدعم الموجّه من خلال الأمم المتحدة تمويل مشروع بيانات الدول الجزرية الصغيرة النامية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومبادرة منتدى إشراك المجتمع المدني للدول الجزرية الصغيرة النامية، والشبكة العالمية للأعمال التجارية للدول الجزرية الصغيرة النامية، والبرامج الإعلامية والثقافية لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. ومولت أيرلندا أيضا نشر متطوعي الأمم المتحدة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، ودعمت مشاركة الدول الجزرية الصغيرة النامية في المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالمحيطات، والمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، والمؤتمر الثلاثين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ودعمت أيرلندا تنمية القدرات وتبادل المعرفة من خلال برنامج زمالات أيرلندا والشراكة البحثية المعنونة "محيطنا المشترك".

8 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعم الاتحاد الروسي تنفيذ خطة عمل أنتيغوا وبربودا من خلال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف مع الدول الجزرية الصغيرة النامية مع التركيز على القدرة على الصمود والأمن الغذائي والصحة والتعليم والتنمية المستدامة. وشملت المساهمات المساعدات الإنسانية والدعم الفني لكوبا، والتدريب في مجال الرعاية الصحية للاختصاصيين في الدول الجزرية الصغيرة النامية، والمساعدات الغذائية من خلال برنامج الأغذية العالمي، والمنح الدراسية الكاملة لطلاب الدول الجزرية الصغيرة النامية في التخصصات التي يكثر عليها الطلب. وشارك الاتحاد الروسي أيضا في مبادرات التعليم بين القطاعين العام والخاص، والتعاون في مجال علوم مصايد الأسماك، والتدريبات الرياضية. وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت اتفاقات تيسير التجارة والتنازل عن الديون مقابل تحقيق التنمية، كما هو الحال مع غينيا - بيساو، في تعزيز الانتعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة الشاملين للجميع.

باء – المعلومات المستكملة الواردة من منظومة الأمم المتحدة

9 – قامت شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار بتطوير قدرات إدارة المحيطات في الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال إطلاق زمالة الأمم المتحدة ومؤسسة نيبون لإدارة المحيطات للدول الجزرية الصغيرة النامية. وتدعم الزمالة ما يلي: (أ) الأولويات الإقليمية بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار؛ (ب) والتصديق على الاتفاق المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام؛ (ج) والمبادرات المتصلة بالتحديات الناشئة في المحيطات مثل تغير المناخ والتلوث البلاستيكي والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وعقدت الشعبة أيضا دورة تدريبية للخريجين في المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، ودعت إلى بناء قدرات أكثر قابلية للتكيف ومنسقة بشكل جيد على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وتعمل الشعبة مع الهيئات الإقليمية لمواءمة الدعم مع أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتشجيع التعلم من الأقران وتعزيز المؤسسات والتنفيذ الجامع لخطة عمل أنتيغوا وبربودا فيما يتعلق بشؤون المحيطات. وتساهم جميع هذه الإجراءات في تنفيذ الفرع ثالثا–دال من خطة عمل أنتيغوا وبربودا (الحفاظ على المحيطات ومواردها واستخدامهما على نحو مستدام).

10 – وقام مكتب التنسيق الإنمائي، من خلال المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، بدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تعزيز القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ والتحول الرقمي والحوكمة الاقتصادية. وشملت المبادرات الرئيسية أنظمة الإنذار المبكر، والحلول القائمة على الطبيعة، والإعداد للتمويل المتعلق بالمناخ في موريشيوس وملديف وسيشيل وأنتيغوا وبربودا وتونغا. وأحرزت مشاريع البنية التحتية الرقمية والتعلم الإلكتروني الرقمي تقدما في منطقتي المحيط الهادئ والبحر الكاريبي. وهدفت الإصلاحات الاقتصادية في جامايكا وموريشيوس وجمهورية الدومينيكان إلى تحسين الحوكمة وإمكانية الوصول إلى التمويل. وتؤكد هذه الجهود المشتركة على النهج المتكامل الذي تتبعه منظومة الأمم المتحدة لتعزيز القدرة على الصمود على نطاق الدول الجزرية الصغيرة النامية.

11 – وعززت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الازدهار القادر على الصمود في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي من خلال تقديم المشورة في مجال السياسات والتعاون التقني واستراتيجيات التمويل المحددة الأهداف. وأيدت اللجنة مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد لتحسين فرص الحصول على التمويل الميسَّر، وطرحت مبادرة إقليمية لمبادلة الدين بتدابير التكيف مع تغير المناخ من أجل تخفيف أعباء الديون مع تعزيز الاستثمار في القدرة على الصمود. ودعمت اللجنة أيضا أطر التمويل الوطنية المتكاملة، وقدمت المساعدة التقنية، وتواصلت بشكل استباقي مع الجهات الفاعلة الخارجية، بما في ذلك البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية والقطاع الخاص، لتعزيز الشراكات وتعبئة الموارد. وتعمل هذه المبادرات على تعزيز الحيز المالي، وفرص الوصول إلى التمويل المناخي، والتنمية المستدامة الطويلة الأجل بما يتماشى مع خطة عمل أنتيغوا وبربودا وخطة عام 2030.

12 – ودعمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في تعزيز الازدهار القادر على الصمود من خلال اعتماد نُهج متكاملة عبر القدرة على الصمود في المجالات البيئية والاقتصادية والاجتماعية وفي البنية التحتية. ودعمت الاستثمار في الكربون الأزرق في ملديف، واستراتيجيات الاستثمار الأجنبي المباشر في كيريباس، والتخطيط لرفع جزر سليمان من قائمة أقل البلدان نموا. وفي فيجي، دعمت اللجنة سياسة الاقتصاد الكلي المراعية للظروف

المناخية والحماية الاجتماعية الشـاملة للجميع باسـتخدام مجموعة أدوات الحماية الاجتماعية المتاحة على الإنترنت. واستفادت كيريباس وولايات ميكرونيزيا الموحدة من خرائط الطريق الخاصـة بالهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة، وبدأت خمس دول جزرية صـغيرة نامية في التخطيط لقدرة الموانئ على الصـمود. وقامت اللجنة أيضـا بتعزيز التجارة والاسـتثمار، مع مواءمة الجهود الإقليمية مع اسـتراتيجية قارة المحيط الهادئ الأزرق لعام 2050 وتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

13 - وعززت منظمة الأغذية والزراعة قدرة نظام الأغذية الزراعية في الدول الجزرية الصـغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي على الصـمود من خلال آلية الدعم التحليلي الرائدة الخاصـة بها. وشـملت التدخلات ذات الأولوية الزراعة المراعية للظروف المناخية، والإنتاج الغذائي المحلي، والقدرة التنافسـية التجارية. وروجت المنظمة للبرمجة المراعية للمنظور الجنسـاني والشـاملة للشـباب، وابتكارات الاقتصـاد الدائري، واستعادة النظام البيئي. وقُدم دعم مخصص للطوارئ في مجالات النظم الصحية والتحويلات النقدية والتعافي من الكوارث. وقامت المنظمة أيضـا بتطوير مراقبة الأمراض الحيوانية المصـدر وتقييمات الأمن الغذائي ودعمت إمكانية الوصول إلى التمويل المناخي.

14 - وزاد مرفق البيئة العالمية الدعم المقدم إلى الدول الجزرية الصـغيرة النامية في إطار فترة التجديد الثامن لموارد المرفق (GEF-8)، حيث خصـص مبلغا قياسـيا قدره 379,3 مليون دولار (15,6 في المائة من موارد نظام التخصـيص الشـفاف للموارد). وفي سـياق المناقشـات المتعلقة بفترة التجديد التاسـع لموارد المرفق، اقترح إجراء المزيد من التعديلات التي تركز على الدول الجزرية الصـغيرة النامية. ومن خلال الصـناديق المخصـصـة - بما في ذلك صـندوق أقل البلدان نموا، والصـندوق الخاص بتغير المناخ، ومبادرة بناء القدرات من أجل الشفافية، وصندوق تنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي - والبرنامج المتكامل للجزر الزرقاء والخضـراء، يسـتهدف المرفق التنوعَ البيولوجي والقدرة على تحمل تغير المناخ والشـفافية والتنمية المستدامة. وتعمل الشراكات الإقليمية المعززة والمشاركة القطرية المصممة خصيصا على تحسين التنفيذ. وتتماشـى هذه الجهود مع أولويات خطة عمل أنتيغوا وبربودا وتعزز التزام المرفق ببناء القدرة البيئية والمؤسسية والاقتصادية للدول الجزرية الصغيرة النامية على الصمود.

15 - ووسعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية نطاق دعمها المقدم للدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال برنامج التعاون التقني الخاص بها ومبادراتها الرائدة، بما في ذلك مبادرة أشـعة الأمل، وتسـخير التكنولوجيا النووية لمكافحة التلوث البلاستيكي، ومبادرة الذرة من أجل الغذاء، مع التركيز على تعزيز القدرات المؤسسية والعلمية في مجالات الصحة والزراعة وحماية البيئة البحرية وإدارة المياه وتخطيط الطاقة. ونُفذت أطر قطرية واسـتراتيجيات إقليمية جديدة، بما في ذلك مبادرة النهج دون الإقليمي لجزر المحيط الهادئ. وقُدم الدعم في مجالات تشـمل رعاية مرضـى السـرطان، والرصـد البيئي، والهيدرولوجيا النظائرية، وسـلامة الأغذية، والمساعدة التشريعية.

16 - وطورت منظمة العمل الدولية سـبل العيش الشـاملة للجميع والقادرة على تحمل المناخ في الدول الجزرية الصـغيرة النامية من خلال تعزيز الحماية الاجتماعية وتشـجيع الوظائف الخضـراء ودعم التحولات العادلة. وشـملت الإنجازات الرئيسـية إصـلاحات الحماية الاجتماعية في تيمور - ليشـتي وهايتي، وتعزيز الوظائف الخضـراء في كوبا وجامايكا، وخطط مكافحة البطالة في بليز وجامايكا. ومن خلال البرامج المشـتركة، قدمت منظمة العمل الدولية الدعم للعمال في القطاع غير النظامي والشـباب في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهندي. وقامت أيضـا بتحسـين بيانات العمال وخدمات العمالة والتدريب على

المهارات في الدول الجزرية الصغيرة النامية، واستثمرت 17,6 مليون دولار بوجه خاص في ريادة الأعمال في بابوا غينيا الجديدة.

17 - ودعمت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) الدول الجزرية الصغيرة النامية في مكافحة الجرائم البيئية والبحرية، وهو ما يتماشى مع أولويات خطة عمل أنتيغوا وبربودا بشأن إدارة المحيطات وأمنها. وعززت المنظمة قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على التصدي للصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم من خلال عقد اجتماعات إقليمية، ودورات تدريبية على عمليات تفتيش السفن وحلقات عمل دولية حول تجارة الأسماك. وشمل نهج الإنتربول القائم على خمس ركائز تجاه الأمن البحري أمن المرافئ، والتدريب في مجال الأدلة الجنائية، وإرشاد أجهزة إنفاذ القانون بشأن الجرائم عبر الوطنية، ومكافحة الإرهاب، وتعزيز إدارة الحدود عبر المنظومة العالمية للاتصالات الشرطية المأمونة على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع (I-24/7).

18 - وشددت المنظمة الدولية للهجرة على أن الهجرة المدارة بشكل جيد يمكنها أن تعزز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على الصمود في ظل التحديات المناخية والديمغرافية والمالية. ودعمت المنظمة تخطيط التنقل المناخي والحد من مخاطر الكوارث في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بسبل منها مراكز الإجلاء والصندوق التحفيزي للمناخ في فيجي؛ وتأهب الجزر في ولايات ميكرونيزيا الموحدة؛ وتتبع التنقل الداخلي القائم على الذكاء الاصطناعي في ملديف. وساعدت المنظمة في النهوض بسياسات الهجرة الوطنية في توفالو وتونغا وبابوا غينيا الجديدة وكذلك في نيوي، وحسّنت الأنظمة التشريعية ونظم البيانات في جزر القمر ومنطقة البحر الكاريبي. وعززت أيضا الصحة على الحدود، والتصدي للعنف الجنساني، وإشراك المغتربين، وإعادة إدماج العمالة، وتحديد موقع الهجرة كمحرك من محركات التكيف والتنمية الشاملة للجميع.

19 - وعززت الوكالة الدولية للطاقة المتجددة عمليات الانتقال في مجال الطاقة المتجددة من خلال مبادرة منارات الدول الجزرية الصغيرة النامية، بإشراك 42 دولة جزرية صغيرة نامية و 53 شريكا لتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات وإمكانية الوصول إلى التمويل. وأُجريت تقييمات الانتقال في مجال الطاقة في ثماني دول جزرية صغيرة نامية، بما يدعم التخطيط والاستثمار. وقدمت الوكالة أيضا خدمات استشارية لإعداد المساهمات المحددة وطنيا التي ستقدم في عام 2025 (النسخة 3.0)، ووضعت إطارا للرصد والتقييم يتماشى مع خطة عمل أنتيغوا وبربودا، وقدمت الدعم - بما في ذلك التقييمات التنظيمية وتقييمات الشبكات في فيجي وسيشيل، وتخطيط الطاقة المتجددة في كوبا وموريشيوس، والعمل على بيانات الطاقة الشمسية والكتلة الحيوية في غرينادا وجزر البهاما وساموا - من أجل النهوض بنظم الطاقة القادرة على الصمود والشاملة للجميع.

20 - وعزز مركز التجارة الدولية قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على الصمود في المجال الاقتصادي من خلال تعزيز سلاسل القيمة المستدامة، وتنمية القطاع الخاص، وتيسير التجارة، مع التركيز على المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والتكامل الإقليمي. ودعم المركز، من خلال البرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ المواتي للأعمال التجارية، سلاسل القيمة الزراعية في البن والكاكاو وجوز الهند والكافا، مما أدى إلى توسع ملحوظ في السوق ومكاسب مالية للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وقام المركز بالترويج لنماذج الاقتصاد الأزرق الدائري باستخدام طحالب السرغاسوم في منطقة

البحر الكاريبي وتعزيز الصناعات الإبداعية والصادرات الرقمية في جامايكا. ونقّح استراتيجيات التصدير في ترينيداد وتوباغو وجزر البهاما ودعم تيسير الاستثمار في بربادوس وبلدان منظمة دول شرق البحر الكاريبي.

21 - ودعم الاتحاد الدولي للاتصالات الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال خمس مبادرات للتنمية الرقمية. وساعد مشروع البحار الذكية في تعزيز الاتصالات في حالات الطوارئ البحرية في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي، مما أنتج أدوات مثل مجموعة أدوات البحار الذكية. وعززت مبادرة السيبرانية من أجل الخير الأمن السيبراني في ست دول جزرية صغيرة نامية في آسيا والمحيط الهادئ. وفي إطار مبادرة الإنذار المبكر للجميع، قام الاتحاد بتحسين نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة في ثماني دول جزرية صغيرة نامية. ووسعت مبادرة القرى الذكية والجزر الذكية نطاق التواصل الريفي في فانواتو وفيجي وتونغا، بينما طور مشروع جيغا التواصل المدرسي في العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي وفي المحيط الأطلسي والمحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي.

22 - ودعمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان الدول الجزرية الصغيرة النامية في إدماج حقوق الإنسان في استراتيجيات بناء القدرة على الصمود والحوكمة والاستراتيجيات المتعلقة بالمناخ. وطورت أطر التنقل المناخي في المحيط الهادئ، ودعمت 13 دولة جزرية صغيرة نامية في منطقة البحر الكاريبي في مجال القدرة على الصمود القائم على الحقوق وعززت المؤسسات في سان تومي وبرينسيبي وهايتي. وقدمت المفوضية المساعدة التقنية في العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجالات الانتخابات والعدالة والإعلام. ودعمت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل في تسع دول جزرية صغيرة نامية، وتناولت قضايا الإرث النووي في ولايات ميكرونيزيا الموحدة وجزر مارشال، وشجعت التصديق على المعاهدات والتخطيط الإنمائي القائم على الحقوق.

23 - وعزز مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية تنفيذ خطة عمل أنتيغوا وبربودا في الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال جملة أمور منها مشاركته بوصفه أمانة مؤقتة لمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد إلى جانب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ وجهود الدعوة؛ والتمويل؛ وبناء القدرات؛ والتنسيق بين الوكالات. وواصل المكتب المشاركة مع الإدارة في رئاسة فريق التنسيق المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، ودعم وضع إطار عمل الرصد والتقييم الخاص بخطة العمل بالتعاون أيضا مع الإدارة. وبدأ المكتب أيضا العمل الذي سيُسترشد به في وضع مجموعة أدوات لمراكز التنسيق الوطنية بشأن تنفيذ خطة العمل. وشملت الأعمال الأخرى التي قام بها الكيان دعم التحول الرقمي، وجهود الدعوة إلى وضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد، ودعم إنشاء مركز التميز للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ودائرة دعم قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تحمل الديون. وحشد المكتب أكثر من 4 ملايين دولار للمؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية ولمبادرات شبكة الأعمال التجارية العالمية للدول الجزرية الصغيرة النامية، وعزز مشاركة القطاع الخاص وقاد تنسيق الأمم المتحدة بشأن استراتيجية المحيط الهادئ الأزرق لعام 2050 ومرفق دعم قدرة منطقة المحيط الهادئ على الصمود.

24 - وقام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بتعزيز الازدهار القادر على الصمود من خلال التحول الاقتصادي والعمل المناخي والابتكار الرقمي والقدرات المؤسسية، بما يتماشى مع خطة العمل. وأطلق المؤتمر مشروع "قدرات إنتاجية أقوى وأكثر مراعاة للبيئة" في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي، ودعم قدرة النقل البحري وسلاسل الإمداد الغذائي على الصمود. وعزز الأونكتاد

النظم الإحصائية، وشجّع التجارة الرقمية وإصلاح القانون السيبراني، وشارك في قيادة مبادرة بشأن المناخ والذكاء الاصطناعي للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي. ونفذ 28 مشروعا خاصا بالدول الجزرية الصغيرة النامية بقيمة إجمالية قدرها 9,43 ملايين دولار، وأصدر أدوات سياسات لإدماج التجارة في خطط المساهمات المحددة وطنيا وخطط التنوع البيولوجي.

25 - وعزز مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث الدعم المقدم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال أنظمة متكاملة للحد من مخاطر الكوارث وتتبع الخسائر والأضرار والإنذار المبكر. وقام المكتب بمواءمة 132 مبادرة مع أولويات الحد من مخاطر الكوارث في خطة العمل، وعزز الإدارة الشاملة للمخاطر، ودعم 24 دولة جزرية صغيرة نامية في وضع استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث. وعزز المكتب نظم بيانات الخسائر الناجمة عن الكوارث في جميع مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية، وشارك في قيادة أمانة شبكة سانتياغو، وعزز نظم الإنذار المبكر من خلال التنسيق الإقليمي وخرائط الطريق الوطنية. وتم التركيز على المسائل الجنسانية، وإدماج ذوي الإعاقة، والتخطيط القائم على الوعي بالمخاطر المتعددة.

26 - وقام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتوسيع نطاق الدعم من خلال تعبئة أكثر من 150 مليون دولار للتكيف مع المناخ القائم على الطبيعة واستعادة النظم الإيكولوجية في 14 دولة جزرية صغيرة نامية. ومن خلال مبادرات مثل الصندوق العالمي للشعاب المرجانية والمبادرة الرئيسية لاستعادة الشعاب المرجانية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، عزز البرنامج إدارة الشعاب المرجانية والأراضي. وطور البرنامج مكافحة التلوث وقدرة المياه العذبة على الصمود من خلال مشاريع تجريبية للاقتصاد الدائري وإصلاحات مياه الصرف الصحي، بينما حسّنت مشاريع التنقل الإلكتروني والحد من غاز الميثان من جودة الطاقة والهواء. ودعم البرنامج عمليات الانتقال إلى الاقتصاد الأزرق، والقدرات القانونية، وتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، ويعمل على تطوير مرفق تمويل المحيط الواحد لإطلاق الاستثمارات الإيجابية للمحيطات.

27 - ودعمت أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال النسخة 3.0 من مبادرة خطط التكيف الوطنية. ونظرا لأن 13 دولة جزرية صغيرة نامية فقط قدمت خطط التكيف الوطنية بحلول نيسان/أبريل 2025، نظرا لفجوات في التمويل، فإن المبادرة تعزز التمويل الابتكاري والتوجيهات الفنية المحدثّة وتسريع تقديم المقترحات وبناء القدرات للمقترحات الجاهزة للتمويل. وبالتزامن مع ذلك، أصدرت اللجنة التنفيذية لآلية وارسو الدولية المعنية بالخسائر والأضرار المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ أدوات معرفية محددة الأهداف (دليل بشأن ارتفاع مستوى سطح البحر، وورقة عن الخسائر غير الاقتصادية، وموجز لإدارة المخاطر) لتعزيز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على مواجهة الخسائر والأضرار.

28 - ووسّع صندوق الأمم المتحدة للسكان نطاق دعمه لـ 36 دولة جزرية صغيرة نامية من خلال برامج إقليمية ووطنية تركز على الصحة المراعية للمنظور الجنساني وتمكين الشباب والقدرة على تحمل تغير المناخ ونظم البيانات. وطور الصندوق مبادرات قابلية توظيف الشباب، والصحة النفسية، ومبادرات التربية الجنسية الشاملة، وعزز النظم الصحية وسلاسل الإمداد في جزر القمر ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وقام الصندوق بتعزيز التأهب للكوارث من خلال البيانات الديمغرافية والاستشعار عن بعد، وشجع الإدماج الرقمي، وتصدى للعنف الجنساني. وشجع التعاون فيما بين بلدان الجنوب وساهم في رصد خطة عمل أنتيغوا وبربودا من خلال مؤشرات الهدف 5-6 من أهداف التنمية المستدامة وتتبع التقدم المحرز استنادا إلى البيانات.

29 - وعملت منظمة الأمم المتحدة للطفولة على تعزيز الازدهار القادر على الصمود من خلال دمج حقوق الطفل في القدرة على تحمل تغير المناخ، والصحة، والتعليم، والحماية الاجتماعية، وتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع بما يتماشى مع خطة العمل واتفاقية حقوق الطفل. ودعمت المنظمة خطط التكيف المراعية للأطفال، وأنظمة الإنذار المبكر، والسلامة المدرسية. وعززت المنظمة أنظمة الصحة والتعليم، ووسعت نطاق استحقاقات الأطفال الشاملة، وعززت المهارات الخضراء من خلال إشراك الشباب. وقدمت خدمات توفير المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع القادرة على تحمل تغير المناخ، وعززت البيانات الآنية وأدوات التعلم الرقمي، وعملت من خلال أفرقة الأمم المتحدة القطرية والهيئات الإقليمية على مواءمة الجهود مع الاستراتيجيات الإقليمية للدول الجزرية الصغيرة النامية وأهداف التنمية المستدامة.

30 - ودعمت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الازدهار القادر على الصمود من خلال التدخلات المتكاملة في التنمية الصناعية المستدامة والتنويع الاقتصادي والطاقة المتجددة والاقتصاد الأزرق. وأنشأت مركزا عالميا للدول الجزرية الصغيرة النامية في بربادوس وقدمت تدريبا في مجال الطاقة من خلال الشراكات القائمة بين الشبكة العالمية لمراكز الطاقة المستدامة الإقليمية ومبادرة الطاقة المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وشجعت المنظمة الصناعات القائمة على المحيطات، ودعمت الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال منصتها للاستثمار في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، وأطلقت أدوات استثمار مراعية للمنظور الجنساني. وتستثمر المنظمة أكثر من 29 مليون دولار في مشاريع جارية، كما تخطط للكشف عن استراتيجية منقحة للدول الجزرية الصغيرة النامية وإعلان وزاري في عام 2025 لتوجيه التعاون المستقبلي.

31 - وقام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتعزيز سيادة القانون والأمن والحوكمة من خلال الإصلاح القانوني والمساعدة التقنية وبناء القدرات المؤسسية بما يتماشى مع أولويات خطة عمل أنتيغوا وبربودا. وشجع المكتب أطر مكافحة الفساد في موريشيوس وسيشيل وكابو فيردي ومنطقة البحر الكاريبي، ودعم الأمن البحري في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهندي والمحيط الأطلسي. وامتد الدعم الذي يقدمه ليشمل قوانين الاتجار بالبشر وإصلاحات النظام القضائي واستراتيجيات مكافحة الجريمة المنظمة. وتناول المكتب أيضا مكافحة المخدرات والجريمة السيبرانية والإرهاب، ونسق جهوده مع الاستراتيجيات الإقليمية من خلال تقييم خطر الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مع تعزيز المرونة الرقمية والمؤسسية في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي وأفريقيا.

32 - وقام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتوسيع نطاق دعم القدرة على الصمود لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال إنشاء مركز مخصص لمهمة القدرة على الصمود والاستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تعزيز التنسيق والتنفيذ المصمم خصيصا. وأقام المكتب شراكات استراتيجية مع الجماعة الكاريبية ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومصرف التنمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتحسين الوصول إلى تمويل التنمية. وعلى المستوى الوطني، قدم المكتب الدعم التقني في بربادوس وسانت لوسيا وسانت مارتن لتعزيز البنية التحتية والصحة ونظم المياه. وهدفت التدخلات، باستخدام نهج تدريجي، إلى بناء القدرة على تحمل تغير المناخ، ودعم الاقتصادات الزرقاء والخضراء، وتعزيز الإعداد للتمويل المتعلق بالمناخ.

33 - وقام برنامج الأغذية العالمي بتوسيع نطاق الدعم من خلال الاستثمار في الحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات، وتمويل أنشطة الحد من مخاطر الكوارث، والنظم الغذائية القادرة على الصمود، والتأهب للطوارئ، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية ومبادئ التوطين والاستدامة. وفي منطقة المحيط الهادئ، عزَّز البرنامج تمويل أنشطة الحد من المخاطر من خلال شركة التأمين ضد مخاطر الكوارث في منطقة المحيط الهادئ، ودعَم الاستعداد للطوارئ. وفي مختلف المناطق، ساعد البرنامج الحكومات على تعزيز الحماية الاجتماعية القابلة للتكيف وربط أصحاب الحيازات الصغيرة ببرامج التغذية المدرسية. ودعم القدرات المؤسسية، وشجع أدوات تمويل العمل المبكر، وعزز نظم البيانات لإرشاد السياسات ورصد القدرة على الصمود.

34 - وقامت منظمة الصحة العالمية بتوسيع نطاق تدخلاتها في مجالات الأمن الصحي والقدرة على تحمل تغير المناخ والأمراض غير السارية وتنمية القوى العاملة. وساعدت في وضع خطط الأمن الصحي الوطني، وأنشأت مختبرات الجينوميات، واستعادت الخدمات في أعقاب إعصار بيريل. وقادت المنظمة أنشطة تتصل بالصحة والتكيف مع تغير المناخ في 25 دولة جزرية صغيرة نامية، وسعت إلى الحصول على اعتماد من صندوق المناخ الأخضر، وأطلقت أطر عمل إقليمية في المحيط الهادئ وأفريقيا. ودعمت استراتيجيات القوى العاملة في مجال الصحة، وعززت دمج الأمراض غير السارية والصحة النفسية في أطر الرعاية الصحية الأولية، وشاركت في استضافة حوار عالمي بشأن التمويل. ومكّن التعاون مع منظمة دول شرق البحر الكاريبي وشركائها من اتخاذ مبادرات جديدة بشأن التأهب للأمراض والجوائح.

35 - ودعمت المنظمة العالمية للملكية الفكرية الدول الجزرية الصغيرة النامية في النهوض بالقدرة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الصمود من خلال الاستفادة من الملكية الفكرية عن طريق ثلاث ركائز تتماشى مع خطة عمل أنتيغوا وبربودا، وهي: النظم الإيكولوجية للابتكار، والاقتصادات المستدامة، والتنمية الشاملة للجميع. وساعدت المنظمة 5 دول جزرية صغيرة نامية على وضع استراتيجيات للملكية الفكرية، وقدمت المشورة إلى 13 دولة منها بشأن التشريعات، وحدثّت 16 مكتبا للملكية الفكرية. وعززت المنظمة مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار في ست دول جزرية صغيرة نامية، وأطلقت مبادرات الاقتصاد الأخضر والأزرق، وعززت التعاون بين بلدان الجنوب. وقدَّم خمسة عشر مشروعا، في مجالات منها العلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية، الدعم للمؤسساتِ الصغيرة والمتوسطة الحجم والمجتمعات المحلية. واستفاد أكثر من 200 1 شخص من التدريب في مجال الملكية الفكرية، وحصل 110 منهم على منح دراسية.

ثالثا - معلومات مستكملة بشأن وضع إطار عمل الرصد والتقييم الخاص بخطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية

العملية

36 - طلبت الجمعية العامة في الفقرة 38 من القرار 317/78 إلى الأمين العام أن يشكل فرقة عمل مشتركة بين الوكالات لوضع إطار للرصد والتقييم خاص بخطة عمل أنتيغوا وبربودا، يتضمن أهدافا ومؤشرات واضحة، على أن يكتمل وضع الإطار في موعد لا يتجاوز الربع الثاني من عام 2025. واستجابة لذلك، أطلقت وحدات الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب

الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية عملية فرقة العمل المشتركة بين الوكالات في 30 تموز/يوليه 2024، نيابة عن الأمين العام.

37 - وُدعي أعضاء اللجنة التنفيذية الموسّعة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية للمشاركة وتقديم معلومات عن الأهداف والمؤشرات الحالية ذات الصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية. واستجابة لذلك، انضم 33 كيانا إلى فرقة العمل المشتركة بين الوكالات مع ترشيح 46 خبيرا للمساعدة. واجتمعت فرقة العمل خمس مرات. وعُقد الاجتماع الأول في 12 أيلول/سبتمبر 2024 للاتفاق على أساليب العمل والجداول الزمنية ومنهجية متدرجة لتحديد الأهداف والمؤشرات، بدءا من وضع خريطة شاملة للأطر الدولية والإقليمية ذات الصلة، يليها تحديد الأهداف والمؤشرات المقابلة.

38 - وحُددت الالتزامات بموجب خطة عمل أنتيغوا وبربودا أولا مقابل الاتفاقات الدولية الرئيسية للدول الجزرية الصغيرة النامية[2]، بالإضافة إلى المدخلات من المشاورة الأولية مع أعضاء فرقة العمل. وأكدت هذه الممارسة على وجود توافق قوي بين خطة عمل أنتيغوا وبربودا وخطة عام 2030، مما أتاح ربط معظم الالتزامات بأهداف التنمية المستدامة على مستويات الأهداف أو المؤشرات. وباستخدام هذا التخطيط، وُضعت قائمة أولية بالأهداف، مع إعطاء الأولوية للمواءمة مع أهداف التنمية المستدامة. وحيثما تعذرت المواءمة، استخدمت أهداف ذات صلة من اتفاقات أخرى أو اقترحت أهداف جديدة. وفي الاجتماع الثاني لفرقة العمل في 20 كانون الثاني/يناير 2025 تمت الموافقة على المبادئ التوجيهية[3] لاختيار الأهداف، مع التركيز على الصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية والخصوصية والطموح وقابلية التحقيق.

39 - وقادت شعبة الإحصاءات عملية تحديد المؤشرات. وفي اجتماعها الثالث، في 24 شباط/فبراير 2025، أقرت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المبادئ التوجيهية ومعايير الاختيار[4] الخاصة بالمؤشرات. واستخلصت قائمةٌ شاملة بالمؤشرات المحتملة من إطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة والمصادر الأخرى ذات الصلة. واستعرضت فرقة العمل مدى ملاءمة هذه المؤشرات وصنفتها مقابل معايير الاختيار. وبالتزامن مع ذلك، اطلعت على القائمة 29 وكالة راعية لإجراء الاستعراض التقني، وتقرير ما إذا كانت المؤشرات سليمة من الناحية المنهجية، وما إذا كان بالإمكان جمع البيانات والإبلاغ عنها. وتناولت فرقة العمل، في اجتماعها الرابع المعقود في 29 أيار/مايو 2025، ترتيبات الحوكمة والإشراف[5]، مع تأييد استخدام آليات جمع البيانات المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها من أجل تقليل العبء على

(2) تحديدا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، وإطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي. وكانت الاتفاقات الإقليمية التي تم النظر فيها هي استراتيجية قارة المحيط الهادئ الأزرق لعام 2050، وخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها.

(3) انظر: https://sdgs.un.org/sites/default/files/2025-06/IATF-ABAS_Discussion_Paper1-Selection_of_Targets.pdf

(4) انظر: https://sdgs.un.org/sites/default/files/2025-06/IATF-ABAS_Discussion_Paper2-Selection_of_%20Indicators.pdf.

(5) انظر: https://sdgs.un.org/sites/default/files/2025-06/IATF-ABAS_Discussion_Paper3-Governance_and_Institutional_Arrangements.pdf.

عاتق الدول الجزرية الصغيرة النامية. وبالنسبة للمؤشرات الجديدة، اتفقت فرقة العمل على تحديد الوكالات الراعية المناسبة ووضع المنهجيات والبيانات الوصفية.

40 - وفي أعقاب تحليل ما يقرب من 300 رد من المشاورات حول المؤشرات، وُضع إطار العمل في صيغته النهائية. وعُقدت مشاورات المتابعة طوال شهر حزيران/يونيه، مما أدى إلى الاجتماع الخامس والأخير لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات، في 25 حزيران/يونيه 2025، حيث تمت المصادقة على القائمة الكاملة للأهداف والمؤشرات.

41 - وانخرط تحالف الدول الجزرية الصغيرة بنشاط طوال العملية، حيث تلقى إحاطات منتظمة وشارك في حلقة عمل على مستوى الخبراء يومي 19 و 20 أيار/مايو 2025. وعقدت الأمانة العامة أيضا جلسات إحاطة للدول الأعضاء في 11 كانون الأول/ديسمبر 2024 و 28 أيار/مايو 2025 لتقديم آخر المستجدات بشأن تطوير إطار العمل ومنهجيته. وعُرضت المسودة النهائية لإطار العمل المقترح، التي أقرتها فرقة العمل المشتركة بين الوكالات، على الدول الأعضاء في جلسة إحاطة افتراضية عُقدت في 27 حزيران/يونيه 2025.

إطار العمل المقترح للرصد والتقييم الخاص بخطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية

42 - يمكن الاطلاع على إطار الرصد والتقييم المقترح لخطة عمل أنتيغوا وبربودا، الذي وضعته فرقة العمل المشتركة بين الوكالات، على الموقع الإلكتروني https://sdgs.un.org/sites/default/files/2025-06/ABAS_M%26E-List_of_targets_and_indicators.pdf. ويتألف الإطار من 59 هدفا و 83 مؤشرا، مقسمة إلى سبعة مجالات مواضيعية تتماشى مع رؤية الازدهار القادر على الصمود الواردة في خطة العمل. وتغطي أكثر من 100 التزام، تشمل الفرعين الثاني والثالث من خطة العمل. ويتماشى جزء كبير من هذه الأهداف والمؤشرات مع أهداف التنمية المستدامة.

43 - واختيرت المؤشرات على أساس سلامتها المنهجية وجاهزيتها للتنفيذ. ولا توجد حتى الآن مؤشرات تفي بهذه المعايير لبعض القضايا ذات الأولوية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك التمويل المناخي ومؤشر الضعف المتعدد الأبعاد. ولضمان استمرار قدرة الإطار على تتبع التقدم المحرز في هذه المجالات، وُضعت بعض المؤشرات النوعية، التي ستقاس من خلال الدراسات الاستقصائية السنوية، بالتشاور مع تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

44 - ولدعم التنفيذ الوطني لإطار العمل، ستجري الأمانة العامة تقييمات للقدرات الوطنية لتحديد احتياجات تنمية القدرات القطرية وهو ما من شأنه أن يتيح تصميم برامج مناسبة لبناء القدرات، إذا سمحت الموارد بذلك. وبمجرد اعتماد الإطار من قبل الجمعية العامة، سيبدأ إعداد التقارير العالمية عن إطار العمل.

رابعا - توصيات لتعزيز إطار الشراكة للدول الجزرية الصغيرة النامية وشبكة الأعمال التجارية العالمية للدول الجزرية الصغيرة النامية

45 - تطلب الفقرة 37 من خطة العمل إلى الأمين العام أن يقوم، بالتشاور مع الدول، عبر قنوات منها اللجنة التوجيهية المعنية بالشراكات من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية، بتقديم توصيات لتعزيز إطار الشراكة للدول الجزرية الصغيرة النامية وشبكة الأعمال التجارية العالمية للدول الجزرية الصغيرة النامية والمنتدى التابع لها. ويستجيب هذا الفرع لذلك الطلب.

توصيات لتعزيز إطار الشراكة للدول الجزرية الصغيرة النامية

46 - اضطلعت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بالتشاور مع اللجنة التوجيهية المعنية بالشراكات من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تشترك في رئاستها لاتفيا وملديف، بعملية شاملة[6] تضمنت جملة أمور منها إجراء دراسات استقصائية وعقد اجتماعات لجمع المدخلات والأفكار من الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني بشأن تعزيز إطار الشراكة من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية وشبكة الأعمال التجارية العالمية للدول الجزرية الصغيرة النامية والمنتدى التابع لها.

47 - وتعكس التوصيات الواردة أدناه نتائج العملية التشاورية وتؤكد على العناصر الرئيسية المطلوبة للنهوض بشراكات مجدية وفعالة ودائمة تعالج التحديات والأولويات المتميزة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ويمكن الاطلاع على ملخص المشاورات على الرابط التالي: https://sdgs.un.org/topics/small-island-developing-states/sids-partnership-framework#background. وقد تود الجمعية العامة أن تحيط علما بالتوصيات الثماني الواردة أدناه وأن تنظر في اتخاذ مزيد من الإجراءات، حسب الاقتضاء:

(أ) *تعزيز اللجنة التوجيهية* - النهوض بالدور الاستراتيجي للجنة التوجيهية وأثرها من خلال ضمان المشاركة في عمليات الأمم المتحدة العالمية والإقليمية ذات الصلة من أجل تعزيز الاتساق والمواءمة والتوطيد المتبادل، مع استخدام هذه المنصات للنهوض بإطار شراكة الدول الجزرية الصغيرة النامية وتشجيع تطوير شراكات جديدة متوافقة مع خطة العمل؛

(ب) *زيادة انخراط أصحاب المصلحة وتوعيتهم بإطار الشراكة* - تشجيع المشاركة الشاملة لمختلف أصحاب المصلحة، على النحو المحدد في خطة العمل، بما في ذلك شبكة المنسقين المقيمين في الدول الجزرية الصغيرة النامية واللجان الإقليمية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، واستكشاف إمكانية القيام، بالتشاور مع اللجنة التوجيهية، بتعيين مناصرين عالميين وإقليميين ووطنيين لإطار الشراكة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل زيادة الوعي والدعوة إلى إقامة شراكات متوافقة مع خطة العمل؛

(ج) *دعم التنسيق الوطني والإقليمي* - تشجيع الحوارات الوطنية التي تقودها الدول الجزرية الصغيرة النامية بين أصحاب المصلحة المتعددين ووضع تقييمات وطنية لتحديد الثغرات والفرص والتحديات في بناء شراكات متوافقة مع خطة العمل. وتشجيع الحوارات الإقليمية لتعزيز التنسيق وتبادل المعرفة. وربط كل من الجهود الوطنية والإقليمية بأنشطة إطار الشراكة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية على المستوى العالمي لضمان الاتساق والتوطيد المتبادل والتنفيذ الفعال لخطة العمل؛

(د) *توسيع نطاق الحوار العالمي للشراكة بين أصحاب المصلحة المتعددين من الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال توسيع نطاقه ليشمل جلسات خاصة بقطاعات محددة أو جلسات مواضيعية* - ينبغي لهذه الإضافات أن تتماشى مع أولويات خطة العمل، وأن توفر فرصا أكثر استهدافا لأصحاب المصلحة من أجل الانخراط وتبادل الخبرات وتحفيز الشراكات الجديدة؛

(6) انظر: https://sdgs.un.org/sites/default/files/2025-06/UNDESA_OHRLLS_Preliminiary%20findings%20to%20Strenghten%20the%20SIDS%20Partnership%20Framework%20and%20GBN.pdf.

(هـ) *تشجيع أفضل الممارسات عن الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين في الدول الجزرية الصغيرة النامية* – دعم تطوير ونشر التوجيهات والأدوات والموارد لتعزيز الشراكات الفعالة بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين. والتأكيد على المشاركة المبكرة والإبداع المشترك في تطوير الشراكات، بناء على المواد والممارسات الجيدة القائمة حيثما أمكن، للمضي قدما في تنفيذ خطة العمل؛

(و) *تعزيز الدعم المقدم من الأمانة العامة للأمم المتحدة لشراكات الدول الجزرية الصغيرة النامية* – تخصيص ما يكفي من الموارد والموظفين لدعم تنفيذ إطار الشراكة، مع تقسيم واضح للعمل داخل الأمانة العامة، على أن تتولى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية قيادة تنسيق عملية تنفيذ إطار الشراكة، ويتولى مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية تنسيق عملية تنفيذ شبكة الأعمال التجارية العالمية والمنتدى التابع لها، بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة المعنية وأصحاب المصلحة المعنيين. وتعزيز قدرات مكاتب المنسقين المقيمين في الدول الجزرية الصغيرة النامية في بناء وتيسير الشراكات على المستوى الوطني في مختلف القطاعات للنهوض بخطة العمل؛

(ز) *استكشاف جدوى إنشاء منصة حاضنة لشراكات الدول الجزرية الصغيرة النامية* – تقييم الجدوى، بما في ذلك ما يتعلق بمصادر التمويل، لإنشاء منصة حاضنة لشراكات الدول الجزرية الصغيرة النامية ضمن إطار العمل لدعم الشراكات الناشئة بين أصحاب المصلحة المتعددين التي تعالج تنفيذ خطة العمل من خلال وضع مفاهيم شراكة محددة الأهداف وتيسير الانخراط مع الجهات المانحة؛

(ح) *تعيين أصحاب المصلحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية* – إجراء عمليات مسح لتعيين أصحاب المصلحة الوطنيين من أجل تحديد الجهات الفاعلة الرئيسية والموارد والمبادرات التي يمكن أن تعزز التواصل وبناء الشراكات للنهوض بخطة العمل وضمان إمكانية الوصول إلى المعلومات وتحديثها بانتظام.

تعزيز شبكة الأعمال التجارية العالمية للدول الجزرية الصغيرة النامية والمنتدى التابع لها

48 - خلال نفس العملية التشاورية الموصوفة في الفقرة 46 (أعلاه)، وردت مدخلات أولية من الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن تعزيز شبكة الأعمال التجارية العالمية للدول الجزرية الصغيرة النامية والمنتدى التابع لها. وعلى الرغم من أن هذه المدخلات لا تشكل توصيات رسمية، فهي توفر أساسا قيّما لصياغة تدابير ملموسة لتعزيز شبكة الأعمال التجارية العالمية قبل منتدى عام 2026، الذي سيعقد في ملديف.

(أ) *رفع مستوى الوعي وتوضيح القيمة* – القيام بحملات موجهة حتى تفهم الوزارات ووكالات الاستثمار والأوساط الأكاديمية ماهية شبكة الأعمال التجارية العالمية. والتعبير بوضوح عن عرض القيمة للشركات من خلال تحديد الفوائد الملموسة وسبل الانضمام إليها. والحفاظ على انخراط الأعضاء من خلال النشرات الإخبارية والفعاليات وقصص النجاح التي تسلط الضوء على التأثير الحقيقي؛

(ب) *بناء قدرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة* – تقديم دورات بناء القدرات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال الشبكة لتزويد المنشآت الأصغر بالمهارات والدراية الفنية اللازمة للمشاركة بفعالية؛

(ج) *حشد التمويل وقيادة مسارات العمل المواضيعية* – الاستفادة من خبرات المراكز المالية لتوجيه عمل شبكة الأعمال التجارية العالمية بشأن الاقتصادات الزرقاء والخضراء وبيئة الأعمال التجارية

التمكينية. وتعبئة السندات الخضراء والزرقاء وتمويل البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة لتوجيه الاستثمار في مشاريع الدول الجزرية الصغيرة النامية المستدامة؛

(د) *تعميق الشراكات الاستراتيجية والتنسيق وزيادة إشراك المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف* – تنسيق منتدى شبكة الأعمال التجارية العالمية الذي يُعقد كل سنتين مع منتدى الاستثمار الجزري القادم في إطار مركز الامتياز المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، والنظر في عقد اجتماعات أكثر تواترا للحفاظ على الزخم إذا سمحت الموارد بذلك.

49 – وفيما يلي التوصيات الواردة من منظومة الأمم المتحدة والفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات:

(أ) *تنمية العضوية وتنويعها* – اعتماد استراتيجية عضوية قوية تشرك كيانات متنوعة من القطاع الخاص، بما في ذلك المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات المحلية. وتوفير إرشادات تفصيلية تشرح كيفية مشاركة الشركات خطوة بخطوة. وتوسيع نطاق التواصل من خلال الغرف التجارية والجمعيات الصناعية وحملات التواصل المحددة الهدف التي تعرض قصص النجاح؛

(ب) *تعبئة التمويل والاستثمار* – النظر في إطلاق منصة استثمار خضراء للدول الجزرية الصغيرة النامية وصندوق استثماري للدول الجزرية الصغيرة النامية وخيارات تمويل مبتكرة أخرى (السندات الخضراء وصناديق معنية بالمناخ والتمويل المختلط ورأس مال المغتربين) لدعم المشاريع المقبولة مصرفيا. وتقديم سوق استثماري رقمي عبر الإنترنت يربط المستثمرين بالفرص المتاحة؛

(ج) *إنشاء محاور إقليمية وتحالفات مواضيعية* – توسيع مراكز الأعمال الإقليمية وتشكيل تحالفات خاصة بقطاعات محددة للاقتصاد الأزرق والطاقة المتجددة والتحول الرقمي. ودعم الشراكات والمشاريع المشتركة بين الجزر التي تعزز التجارة الإقليمية وتبادل التكنولوجيا؛

(د) *تعزيز المعارف والشراكات* – توفير التدريب وتبادل المعرفة حول الاستدامة والمسؤولية والقدرة على الصمود. وتمكين التوفيق بين التعاملات فيما بين المؤسسات التجارية والتواصل بين قطاع الأعمال التجاري والحكومة والمجتمع المدني. وتعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص لتوجيه السياسات والتنسيق مع الاتفاق العالمي للأمم المتحدة وغرف التجارة لتعميق مشاركة قطاع الأعمال التجاري المحلي؛

(هـ) *تعزيز الرؤية والرصد والاعتراف* – النظر في عقد منتدى سنوي للدول الجزرية الصغيرة النامية وشبكة الأعمال التجارية العالمية لعرض الصفقات وتبادل أفضل الممارسات.

50 – وفيما يلي التوصيات الواردة من المجتمع المدني:

(أ) *إطلاق مختبر ابتكاري مشترك بين المجتمع المدني والقطاع الخاص ومنصة تمويل* لتطوير حلول مستدامة في القطاعات القائمة على المحيطات، مع آليات شفافية ومساءلة مدمجة؛

(ب) *إنشاء حوكمة مستقلة*، خالية من التدخلات السياسية، مع تمثيل متساوٍ من المجتمع المدني والقطاع الخاص وبإشراف منتظم؛

(ج) *تفعيل شبكة الأعمال التجارية العالمية* لدعم هذه المبادرة من خلال بناء القدرات والتوجيه في مجال الأعمال وتمويل الابتكار الاجتماعي.

خامسا - معلومات مستكملة بشأن الفقرة 36 من خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية

51 - في الفقرة 36 من خطة العمل، تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم، في تقريره الذي سيقدمه إلى الجمعية في دورتها الثمانين، مقترحات لكفالة اتباع نهج منسق ومتسق وفعال على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتنمية القدرات في الدول الجزرية الصغيرة النامية وتعزيز تنفيذ خطة العمل ورصدها وتقييمها، بما يشمل إمكانية تكريس كيان وحيد للدول الجزرية الصغيرة النامية في الأمانة العامة. وفي وقت لاحق، أرجأت الجمعية، في الفقرة 19 من القرار 203/79، عرض تلك المقترحات إلى دورتها الحادية والثمانين. ووفقا للقرار، ينبغي أن يشكل العرض جزءا من التقرير المزدوج بشأن خطة العمل، المقدم إلى كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة في عام 2026. وستُقدم الخيارات في الوقت المناسب.

سادسا - معلومات مستكملة عن مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد

52 - منذ الأيام الأولى لاقتصاديات التنمية، أُقرَّ بضعف البلدان كتحدٍ رئيسي، مع التركيز في البداية على الضعف أمام الصدمات التجارية الخارجية. ومع ذلك، أصبح الضعف مصدر قلق أكبر في العقود الأخيرة، مع تزايد عواقب أنواع أخرى من الصدمات والتحديات العالمية، بما في ذلك تغير المناخ. وخلال العقود الثلاثة الماضية، شهد النظام الاقتصادي العالمي زيادة في الصدمات الخارجية المتعددة ذات التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المترابطة والمعقدة التي كشفت عن نقاط الضعف وأثرت بشدة على مسارات التنمية في جميع البلدان النامية. وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية (التي وُثِّقت نقاط ضعفها لأول مرة بشكل شامل في برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية لعام 1994[(7)]، والتي وثقها الكثيرون منذ ذلك الحين بشكل جيد)، والتي تتكبد بالفعل مستويات عالية من الدين العام ومدفوعات خدمة الدين، فإن هذه الصدمات قد شكلت تحديات كبيرة لعملية الاستجابة والتعافي وبناء القدرة على الصمود في أعقابها، ويزيد من تفاقمها ارتفاع تكلفة رأس المال لتمويل الإغاثة والتعافي والتنمية على المدى الطويل. وفي حين أن السياسات الوطنية هي المسؤولة عن التخفيف من عواقب الصدمات والضغوطات الخارجية، وبالتالي جعل البلد أكثر قدرة على الصمود، فمن الأهمية بمكان إدراك وفهم مدى هذا الضعف وآثاره من حيث احتياجات التمويل.

53 - ويعكس اعتماد الجمعية العامة لمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد في قرارها 322/78 اعترافها بأن الضعف، الناجم عن الصدمات والضغوطات الخارجية، يشكل تهديدا كبيرا للتنمية المستدامة. ويقيس المؤشر الضعف الهيكلي ونقص القدرة الهيكلية لجميع البلدان النامية على الصمود، وقد يكون بمثابة أداة تشخيصية لدفع العمل المنسق وتحسين عملية صنع القرار الإنمائي وتخصيص الموارد. ويتضمن هذا الفرع معلومات مستكملة عن ترتيبات الإشراف والحوكمة المتعلقة بالمؤشر، المبينة في الفقرات من 9 إلى 15 من القرار

(7) للاطلاع على ملخص شامل، انظر: www.gov.uk/government/publications/small-island-developing-states-vulnerability-note-2025/small-island-developing-states-vulnerability-note.

322/78، إلى جانب معلومات مستكملة عن التقدم الذي أحرزته منظومة الأمم المتحدة في تعميم مراعاة الضعف المتعدد الأبعاد في عملها.

فريق الخبراء الاستشاري المستقل

54 - تنص الفقرة 9 (ب) من قرار الجمعية العامة 322/78 على إنشاء فريق خبراء استشاري مستقل كجزء من آلية الحوكمة لتعهد مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد. ويتألف الفريق من 15 عضوا، من بينهم 5 أعضاء على الأقل من الدول الأعضاء، يعملون دون أجر بصفتهم الشخصية (الفقرة 12 (أ)). وتقرر أن يعين الأمين العام الفريق، بالتشاور مع الدول الأعضاء، في موعد لا يتجاوز نهاية الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة (الفقرة 11).

55 - وفي كانون الثاني/يناير 2025، عممت الأمانة المؤقتة للمؤشر (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية) اختصاصات الفريق[8] على الدول الأعضاء، مع الدعوة إلى تقديم ترشيحات لمرشحين محتملين من المجموعات الإقليمية الخمس في الأمم المتحدة. ولضمان التوعية على نطاق واسع، نُشرت الدعوة إلى تقديم الترشيحات أيضا من خلال الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي يضم مؤسسات من داخل الأمم المتحدة وخارجها على حد سواء، وكذلك من خلال أمانة لجنة السياسات الإنمائية والشبكات المهنية للأمانة المؤقتة للمؤشر.

56 - وبعد استلام الترشيحات من هذه الدعوة، صُنفت قائمة قصيرة بالمرشحين المحتملين ليقوم مكتب الأمين العام بمواصلة النظر فيها.

أمانة مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد

57 - تشير الفقرة 9 (أ) من قرار الجمعية العامة 322/78 إلى أن كيانا ذا صلة من الكيانات القائمة التابعة للأمم المتحدة سيضطلع بأعمال الأمانة الخاصة بمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد. وتقرر أن يعين الأمين العام هذه الأمانة، بالتشاور مع الدول الأعضاء، في موعد لا يتجاوز نهاية الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة (الفقرة 11)، وأن تبدأ في تقديم تقاريرها كل ثلاث سنوات اعتبارا من الدورة الثمانين للجمعية العامة (الفقرة 10).

58 - ومن أجل توجيه عملية اختيار الأمانة، ستوضع مجموعة من المعايير التي تتماشى مع جملة أمور منها التوجيهات الأولية الواردة في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بوضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية ومع قرار الجمعية العامة 322/78. وستُستخدم المعايير بعد ذلك لوضع قائمة مختصرة بكيانات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة وتقييمها. وسيُستخدم التقييم، الذي سيتضمن تحليلا مفصلا لمدى ملاءمة كل مؤسسة لاستضافة الأمانة، كأساس للمشاورات مع الدول الأعضاء، من قبل الأمين العام لتحديد الأمانة. وستشرف الأمانة المؤقتة على هذه العملية باستخدام خبراء استشاريين مؤهلين لضمان الشفافية والنزاهة.

(8) انظر: https://sdgs.un.org/sites/default/files/2025-06/Advisory_Panel_%20MVI-ToR.pdf.

59 - وبدأ العمل بعد تأخيرات كبيرة حالت دون المضي قدما فيه، ويرجع ذلك جزئيا إلى التحديات في السيولة، التي أدت إلى عدم استلام مخصصات الميزانية البرنامجية المعتمدة، وجزئيا إلى التحديات في التعاقد مع الخبراء الاستشاريين المناسبين.

توصية

60 - في ضوء ما تقدم، وفيما يتعلق بتعيين الأمين العام لأعضاء فريق الخبراء الاستشاري المستقل وتعيين كيان من الكيانات القائمة التابعة للأمم المتحدة للعمل كأمانة لمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد، تطلب الأمانة المؤقتة تمديد الموعد النهائي المشار إليه في الفقرة 11 من قرار الجمعية العامة 322/78 إلى نهاية الدورة الثمانين للجمعية العامة. ويقدم هذا الطلب دون المساس بالفقرة 24 من القرار نفسه؛ وبناء على ذلك، لا يزال من المقرر النظر في التقرير التالي عن مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد في الدورة الثالثة والثمانين للجمعية العامة.

الضعف المتعدد الأبعاد في منظومة الأمم المتحدة

61 - تطلب الجمعية في الفقرة 5 من القرار 322/78 إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تنظر، كل في إطار الولاية المسندة له وحسب الاقتضاء، في استخدام مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد، بما في ذلك الموجزات القطرية لأوجه الضعف والقدرة على المجابهة، في برامج عملها ذات الصلة. ومن أجل تمكين المنظومة الإنمائية من النظر بفعالية في إمكانية تطبيق واستخدامات المؤشر والموجزات القطرية في سياسات وبرامج عمل كل منها، تم التكليف بإجراء تقييم شامل[9] لدراسة مدى مراعاة كيانات المنظومة الإنمائية حاليا للضعف المتعدد الأبعاد. وحددت الدراسة التحديات التالية:

(أ) *المفاهيم والتعاريف* - لا يوجد مفهوم شائع الاستخدام للضعف المتعدد الأبعاد في منظومة الأمم المتحدة، كما لا يوجد أي مقياس مقبول على نطاق واسع يركز على نقاط الضعف الهيكلية ونقص القدرة على الصمود، بالشكل الذي حدده فريق الخبراء الرفيع المستوى في تقريره النهائي حول مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد[10]؛

(ب) *تعميم مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد على مستوى الشركات* - مع انتهاء العديد من المنظمات الأعضاء في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من خططها الاستراتيجية إما في عام 2025 (19) أو عام 2026 (7)، هناك فرصة للنظر بشكل مخصص في مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد. وحتى الآن، التزمت منظمة الصحة العالمية وحدها باختبار تجريبي للمؤشر والموجزات القطرية للضعف - القدرة على الصمود في تصميم خططها الاستراتيجية وأطر الرصد. وقد يرجع ذلك، في جملة أمور، إلى محدودية الوعي وغياب تفويضات واضحة لمنظمات الأمم المتحدة من قبل هيئاتها الإدارية للنظر في اختبار واستخدام المؤشر والموجزات القطرية في عملها؛

(ج) *تعميم مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد في البرمجة على المستوى القطري* - في الوقت الراهن، لا يوجد تحليل قطري مشترك أو منظمة تابعة للأمم المتحدة تقيّم على وجه التحديد كيفية تأثير نقاط

(9) انظر: https://sdgs.un.org/sites/default/files/2025-06/Draft_Final_Assessment_Report_0.pdf.

(10) *الفريق الرفيع المستوى المعني بوضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد*، التقرير النهائي (منشورات الأمم المتحدة ، 2024).

الضـــعف الهيكلية أو كيفية تأثير القدرة الهيكلية على الصـــمود أو عدمها على مســـار التنمية في بلد ما. وبصـــرف النظر عن إطار المخاطر الثلاثي الركائز الذي يســـتخدمه مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث للاسترشاد به في سياسات وممارسات الحد من مخاطر الكوارث، لا يوجد إطار مماثل للصدمات الخارجية غير الكوارث. ويمكن لاعتماد هذا المؤشر أن يمكّن وكالات الأمم المتحدة من تقييم الأثر الأوسع نطاقا لمواطن الضعف الهيكلي والافتقار إلى القدرة الهيكلية على الصمود في تصميم برامج الدعم المحددة الهدف.

62 - وسلطت الدراسة الضوء أيضا على بعض الفوائد المباشرة التي يمكن أن تُستمد من تعميم منظومة الأمم المتحدة لمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد:

(أ) *تحســين أدوات الإدارة القائمة على النتائج* - من خلال إدراج مؤشـــر الضـــعف المتعدد الأبعاد مع المقاييس الأخرى المستخدمة في تصميم البرامج والاستراتيجيات القطرية، من المحتمل أن تختار منظمات الأمم المتحدة نظريات التغيير التي تأخذ في الاعتبار نقاط الضـــعف هذه والتكاليف الإضـــافية للتخفيف من آثارها. ويمكن أن يساعد ذلك على تعزيز أطر النتائج من خلال وضع أهداف واقعية ومواءمتها بشكل أفضل مع السياق القطري؛

(ب) *تحسين تحديد الأولويات والرصد والتقييم* - من خلال تسليط الضوء على المناطق الأكثر ضـــعفا، يمكّن مؤشـــر الضـــعف المتعدد الأبعاد منظمات الأمم المتحدة من تحديد أولويات مواردها وجهودها حيثما كانت الحاجة إليها أكثر من غيرها. ويمكن للمؤسسات بعد ذلك تتبع فعالية تدخلاتها وإجراء تعديلات قائمة على البيانات على برامجها واستراتيجياتها؛

(ج) *تحســين تخصــيص الموارد* - يمكن لمؤشـــر الضـــعف المتعدد الأبعاد أن يوجه القرارات المتعلقة بتخصـــيص الموارد المالية والتقنية بشـــكل أفضـــل من خلال إظهار الاحتياجات الخاصـــة ونقاط الضعف في مختلف البلدان؛

(د) *تحسين وضع السياسات* - يمكن أن توجه الأفكار المتعمقة المستقاة من مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد عملية وضع السياسات والبرامج القائمة على الأدلة التي تأخذ في الاعتبار الأسباب الجذرية لنقاط الضعف وانعدام القدرة على الصمود وتوجيه التغيير حيثما كان التغيير ممكنا.

توصية

63 - يشـــير التقييم إلى فرص اتخاذ إجراءات منســـقة لتعميم مراعاة الضـــعف المتعدد الأبعاد في عمل منظومة الأمم المتحدة. وبالنظر إلى بطء اســـتيعاب منظومة الأمم المتحدة لمؤشـــر الضـــعف المتعدد الأبعاد حتى الآن، تُشجَّع الدول الأعضـاء على المشـاركة في هيئات الإدارة المعنية في مختلف مؤسسـات منظومة الأمم المتحدة بهدف تقديم التوجيهات أو الولايات المناســـبة للنظر في اختبار واســـتخدام مؤشـــر الضـــعف المتعدد الأبعاد والموجزات القطرية للضـعف والقدرة على الصـمود في برامج عمل كل منها حسـب الاقتضـاء وحسبما يكون ملائما.

سابعا - التوصيات

64 - **فيما يتعلق بالولايات المنبثقة عن خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصـــغيرة النامية، يوصى بأن الجمعية العامة قد ترغب في القيام بما يلي:**

(أ) الإحاطة علما بإطار الرصد والتقييم المقترح الذي وضعته فرقة العمل المشتركة بين الوكالات وتشجيع استخدامه على نطاق واسع على المستوى القطري؛

(ب) الإحاطة علما بالتوصيات الرامية إلى تعزيز إطار الشراكة مع الدول الجزرية الصغيرة النامية ومواصلة الدعوة إلى زيادة الدعم المقدم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما لمعالجة ظروفها ومواطن ضعفها الخاصة؛

(ج) الإحاطة علما بموجز المشاورات بشأن تعزيز شبكة الأعمال التجارية العالمية للدول الجزرية الصغيرة النامية والنظر في اتخاذ مزيد من الإجراءات حسب الاقتضاء.

65 - وفيما يتعلق بمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد، يوصى بأن تقوم الجمعية العامة بما يلي:

(أ) تمديد الموعد النهائي المشار إليه في الفقرة 11 من قرار الجمعية العامة 322/78 لتعيين الأمين العام لأعضاء فريق الخبراء الاستشاري المستقل وتعيين كيان قائم من الكيانات التابعة للأمم المتحدة ليقوم بدور أمانة مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد للدورة الثمانين للجمعية العامة. ويقدم هذا الطلب دون المساس بالفقرة 24 من القرار نفسه؛ وبناء على ذلك، لا يزال من المقرر النظر في التقرير التالي عن مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد في الدورة الثالثة والثمانين؛

(ب) تعزيز أهمية الاعتراف بأوجه الضعف وقياسها على النحو المقترح في إطار مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد، والدعوة إلى استخدامه على نطاق واسع من جانب منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات الأخرى ذات الصلة في تخصيص التمويل، في محاولة للاستجابة لاحتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفيما يتعلق بمنظومة الأمم المتحدة، قد ترغب الدول الأعضاء أيضا في النظر في المشاركة من خلال هيئات إدارة كيانات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة لتقديم التوجيه الاستراتيجي وتشجيع تعميم واختبار وإدماج واستخدام المؤشر والموجزات القطرية لأوجه الضعف والقدرة على المجابهة في برامج عمل كل منها.